

## طالب بعزله ومحاكمته وتحريك دعوى جزائية بحقه لمخالفته أحكام القانون الأساسي

### د. بحر: تصريحات عباس تنازلاً خطيراً وجريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية

(٣،٢) اللتان أكدتا على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق ثابت ومقدس لا مساومة عليه ولا مقايضة به وهو خارج نطاق الاجتهاد أو التفسير أو الاستفتاء. وهو حق طبيعي فردي وجماعي ينتقل من الآباء إلى الأبناء ولا يسقط بمرور الزمن أو بالتوقيع على أية اتفاقية ولا يجوز التصرف به أو التنازل عنه بأي وجه كان. وأكد بحر أن إصرار عباس على التنازل عن حق العودة وإلغائه من القاموس الوطني للسلطة يفرض على الكل الوطني الفلسطيني التداعي إلى عزله ومحاكمته وطنياً، فهذه الجريمة المدوية لا ينبغي أن تمر مرور الكرام، وأنه لا مسوغ للصمت أو السكوت أمامها بأي حال من الأحوال. ودعا بحر كل قوى وفصائل وشخصيات شعبنا إلى وقفة وطنية فلسطينية جادة في وجه هذا التنازل الخطير، وبلورة موقف فلسطيني موحد لمواجهة الانحدار المتسارع في الموقف الرسمي للسلطة في رام الله.



الوطن أو حرمانه من العودة إليه»، موضحاً أنها تشكل أيضاً مخالفة لأحكام قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وخاصة المادتين

دستورية صريحة وواضحة لأحكام المادة (٢٨) من القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته والتي نصت على أنه «لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله محمود عباس للقناة الثانية في التلفزيون الصهيوني التي حملت تنازلاً عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وطالب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في مؤتمر صحفي الأحد (١١-٤) بمقر المجلس التشريعي النائب العام الفلسطيني والمؤسسات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية ونقابة المحامين الفلسطينيين بتحريك دعوى جزائية بحق عباس لمخالفته أحكام القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين الوطنية والدولية الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين التي ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، وخاصة المادة (٦) من قانون حق العودة للاجئين رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ م التي نصت على أن «كل من يخالف أحكام هذا القانون يعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى وتقع بحقه كافة العقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة».

وتابع: «تشكل تصريحات محمود عباس مخالفة

2

النواب الرمحي وعطون وأبو طير يلتقون السفير المصري  
برام الله

مع اجتيازها عتبة العدد (100)  
من عمرها المديد... «البرلمان»  
في عيون نواب التشريعي وقادة  
الرأي في الوسط الصحفي  
والإعلامي

د. خريشة لـ «البرلمان»:  
يجب التفكير بجدوى وجود  
السلطة ومدى فائدتها للشعب  
الفلسطيني

7

## المجلس التشريعي يودع النائب حسام الطويل

د. بحر: كان مثالا حيا للعمل  
الجاد والحرص على قضايا  
شعبه وقضيته



د. بحر وهنية لدى تقديم التعزية لوالدة وشقيقتي النائب الفقيد

وكان مثالا للأخلاق الحسنة وعكس محبة وطنه وحرصه الشديد على الوحدة وستقبل القضية والمقدسات».

2

بإعادة اللحمة الفلسطينية وانهاء الانقسام. وقال بحر: «لقد عاشته عن قرب وكان على تواصل دائم معي في مراحل حياته، وسافرنا معا في زيارات رسمية للعديد من البرلمانات العربية والعالمية،

شارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وإسماعيل هنية رئيس مجلس الوزراء وعدد من النواب وممثلي الفصائل في تشييع النائب المسيحي المستقل حسام الطويل الذي توفي بعد صراع طويل مع المرض.

وخلال تأبينه ألقى بحر كلمة قدم فيها التعزية نيابة عن رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك وعموم نواب المجلس لعائلة الفقيد وأبناء الطائفة المسيحية وعموم أبناء شعبنا.

وأضاف بحر أن شعبنا اليوم يودع رجلا من رجالات فلسطين الأبرار وعلماء بارزا من أعلامها وبرلمانيا مجتهدا وقائدا وطنيا مخلصا، معبدا المناصب التي تولاها الفقيد أثناء حياته البرلمانية، مستعرضاً جهوده التي بذلها لخدمة الشعب والقضية وخاصة فيما يتعلق





طالب بعزله ومحاكمته وتحريك دعوى جزائية بحقه لمخالفته أحكام القانون الأساسي

## د. بحر: تصريحات عباس تنازلاً خطيراً

## وجريمة كبرى بحق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية

أحد مهما كانت صفته أو مكانته التلاعب بها أو تقزيمها والإساءة إليها.

### دعوة للاجئين

ودعا بحر اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات إلى التعبير عن رفضهم وغضبهم العارمة في وجه جريمة التنازل عن حق عودتهم إلى أرضهم وأرض آبائهم وأجدادهم عبر تسيير الفعاليات والتظاهرات والمهرجانات في كل مكان، وإعلاء صوتهم في كافة المنابر السياسية والإعلامية والشعبية.

وشدد بحر على أن تأكيد عباس على منع أي انتفاضة فلسطينية ثالثة طالما بقي في سدة الرئاسة المنتهي الولاية يشكل تساوفاً مع الموقف والسياسة الصهيونية التي تغتصب أرضنا وتهود قدسنا وتستبيح مقدساتنا وتعتدي على أهلنا وأبناء شعبنا صباح مساء، كما يشكل إساءة بالغة لمسيرة النضال والتحرر الوطني الفلسطيني ومخالفة واضحة لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي منحت الشعب الفلسطيني حق الدفاع الشرعي بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح.

### تحذير من الطوفان

ولفت إلى أن الانتفاضة عندما تندلع فإنها لا تحتاج إلى إذن من أحد، وأن أحداً أياً كان لا يستطيع أن يقف في وجه شعبنا أو يتصدى لإرادته الحية مهما بلغ رهانه على الأجهزة الأمنية الفلسطينية المرتبطة بالأجهزة الأمنية الصهيونية، مؤكداً أن طوفان الثورة عندما يثور سيأكل الأخضر واليابس وحينها لا ينفع الندم.

الوطنية. معتبرا التبريرات الصادرة عن بعض قيادات فتح محاولة لتغطية على جرائم عباس. وأضاف بحر أن هذه التصريحات المشثومة تأتي متزامنة مع الذكرى الـ ٩٥ لوعد بلفور المشثوم الذي أعطى وطناً قومياً لليهود في فلسطين، وتشكل تنازلاً خطيراً عن أحد أهم الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية. وشدد على أن تصريحات عباس تشكل جريمة كبرى بحق شعبنا ووطننا وقضيتنا وحقوقنا المشروعة، واستخفافاً خطيراً بالألأم ومعاناة وتضحيات شعبنا في الخارج والداخل منذ أكثر من ستون عاماً.

### استرضاء لاحتلال

ولفت إلى أن جريمة التنازل عن حق العودة تعبر عن المحاولات اليائسة التي يرتكبها السيد عباس لاسترضاء الاحتلال الصهيوني واستدرا عطفه في محاولة لخلق أفق سياسي أمام مسيرة التسوية على حساب شعبنا وحقوقه وثوابته الوطنية، مؤكداً أن هذه المحاولات هي محاولات عبثية تجسد حال الإفلاس السياسي والوطني الذي ولغت فيه سلطة رام الله بفعل سقوط مشروعها الوطني والسياسي وارتها ن قرارها وإرادتها لقرار وإرادة الاحتلال. وبين أن أرض فلسطين من البحر إلى النهر هي ملك لكل الفلسطينيين في كافة أنحاء المعمورة، وهي -أيضاً- وقف على أجيال المسلمين إلى يوم الدين، مؤكداً أن حقوقنا وثوابتنا الوطنية المشروعة ليست موضع تنازل أو مساومة وإبتزاز، وهي أسمى من أن يحاول

والتي نصت على أنه «لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه»، موضحاً أنها تشكل أيضاً مخالفة لأحكام قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وخاصة المادتين (٣،٢) اللتان أكدتا على أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق ثابت ومقدس لا مساومة عليه ولا مفاضة به وهو خارج نطاق الاجتهاد أو التفسير أو الاستفتاء. وهو حق طبيعي فردي وجماعي ينتقل من الآباء إلى الأبناء ولا يسقط بمرور الزمن أو بالتوقيع على أية اتفاقيه ولا يجوز التصرف به أو التنازل عنه بأي وجه كان.

### عزل ومحاكمة

وأكد بحر أن إصرار عباس على التنازل عن حق العودة وإلغائه من القاموس الوطني للسلطة يفرض على الكل الوطني الفلسطيني التداعي إلى عزله ومحاكمته ووطنياً، فهذه الجريمة المدوية لا ينبغي أن تمر مرور الكرام، وأنه لا مسوِّغ للصمت أو السكوت أمامها بأي حال من الأحوال.

ودعا بحر كل قوى وفصائل وشخصيات شعبنا إلى وقفة وطنية فلسطينية جادة في وجه هذا التنازل الخطير، وبلورة موقف فلسطيني موحد لمواجهة الانحدار المتسارع في الموقف الرسمي للسلطة في رام الله.

### وقفة جادة

كما دعا حركة فتح إلى إصدار موقف جاد وصريح ولا لبس فيه يتبرأ من تنازل عباس عن حق العودة وطمسه أحد أهم وأخطر الثوابت

استتكرت رئاسة المجلس التشريعي  
تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية في  
رام الله محمود عباس للقناة الثانية في  
التلفزيون الصهيوني التي حملت تنازلاً  
عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

### دعوى جزائية

وطالب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في مؤتمر صحفي الأحد (١١-٤) بمقر المجلس التشريعي النائب العام الفلسطيني والمؤسسات الحقوقية الرسمية وغير الرسمية ونقابة المحامين الفلسطينيين بتحريك دعوى جزائية بحق عباس لمخالفته أحكام القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين الوطنية والدولية الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين التي ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، وخاصة المادة (٦) من قانون حق العودة للاجئين رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ م التي نصت على أن «كل من يخالف أحكام هذا القانون يعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى وتقع بحقه كافة العقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة».

### مخالفة دستورية

وتابع: «تشكل تصريحات محمود عباس مخالفة دستورية صريحة وواضحة لأحكام المادة (٢٨) من القانون الاساسي الفلسطيني وتعديلاته

د. بحر: كان مثالا حيا للعمل الجاد والحرص على قضايا شعبه وقضيته

## المجلس التشريعي يودع النائب حسام الطويل

بعد صراع طويل مع المرض غيَّب الموت النائب المسيحي المستقل عن مدينة غزة حسام الطويل في إحدى مشافي القاهرة.

وفور وصول الجثمان لمعبر رفح كان العديد من نواب المجلس التشريعي زملاء الفقيد في استقباله، ومن ثم تم نقله لبيت العائلة، ومنه إلى حيث كنيسة القديس بيرفيريوس (الروم الأرثوذكس) لاستكمال الطقوس الدينية المسيحية عليه قبيل دفنه.

وشارك د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وإسماعيل هنية رئيس مجلس الوزراء بتشيع النائب الطويل، وذلك بحضورهما للكنيسة وسط حضور لفييف كبير من الوسط المسيحي وممثلين عن القوى والفصائل الفلسطينية.

وخلال تأبينه التي بحر كلمة قدم فيها التعزية نيابة عن رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك وعموم نواب المجلس لعائلة الفقيد وأبناء الطائفة المسيحية وعموم أبناء شعبنا.

وأضاف بحر أن شعبنا اليوم يودع رجلاً من رجالات فلسطين الأبرار وعلماء بارزاً من أعلامها وبرلمانها مجتهداً وقائداً ووطنياً مخلصاً، معددا المناصب التي تولها الفقيد أثناء حياته البرلمانية، مستعرضاً جهوده التي بذلها لخدمة الشعب والقضية وخاصة فيما يتعلق بإعادة اللحمة الفلسطينية وانهاء الانقسام.

وقال بحر: «لقد عاشته عن قرب وكان على تواصل دائم معي في مراحل حياته، وسافرنا معا في زيارات رسمية

للعديد من البرلمانات العربية والعالمية، وكان مثالا للأخلاق الحسنة وعكس محبة وطنه وحرصه الشديد على الوحدة وستقبل القضية والمقدسات».

ووجه بحر رسالة للإخوة المسيحيين بغزة وعموم فلسطين قائلا: «نحن إخوة بيننا علاقات وطيدة رسخها النائب حسام وقدم من أجلها كل الدعم المطلوب لاستمرارية هذه العلاقة الأخوية الصادقة، لقد تقاسمنا نحن والمسيحيين لقمة العيش ولا فرق بيننا فنحن جميعا نعمل من أجل مصلحة وطننا وقضيتنا المركزية».

وتمنى بحر أن يلهم الله أهله وذويه الصبر والسلوان ويعوض شعبنا عنه خيراً، مؤكداً بأن المجلس التشريعي سيبقى وفياً لأبناء الطائفة المسيحية وداعماً لهم.

بدوره أكد هنية بأن لحظة فراق ووداع النائب الطويل هي لحظة مؤلمة من اللحظات التي يحياها شعبنا الفلسطيني، مؤكداً بأن منتخبه كانوا من كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، مذكراً بأنه حصل على قرابة ٥٤٠٠٠ صوت من أصوات الناخبين بدائرتة، مضيفاً بأن انتماءه لطائفته ودينه لم يكن عائقاً أمامه للانفتاح على كل مكونات الشعب الفلسطيني والعمل من أجل رفعة الوطن والقضية.

وقال هنية: «إن مشاركتنا اليوم بالجنائزة المهيبة للنائب الطويل هي دليل قاطع على مكانة الرجل بيننا ومتانة العلاقات التي تربطنا مع المسيحيين في وطننا الغالي فلسطين، ونحن أسرة واحدة شركاء في الوطن ومسيرة التحرير لا تفرقنا محاولات أعداء الوطن مهما بلغت».

## لجنة الداخلية والأمن بالمجلس

## التشريعي تعقد جلسة استماع للنائب العام

وأشار إلى البطء الحاصل في بعض المحاكمات خاصة المرتبطة بقضايا الرأي العام، مؤكداً أن النيابة تعمل بشكل عملي وسريع على حلها، معللاً ذلك بوجود نقص في موظفي النيابة والقضاء خاصة الكتبة في المحاكم.

وفيما يتعلق بصحيفة السوابق الجنائية بين المستشار جبر أن هناك إشكالية في صحيفة السوابق الجنائية، مستدركاً أن "هناك صحيفة مؤقتة تأتي من إدارة المكافحة وهي الصحيفة الجنائية"، وأن المعلومات الخاصة بصحيفة السوابق الجنائية في وزارة الداخلية غير كافية لاعتمادها من قبل النيابة العامة حتى الآن.

واقترح الحضور تنظيم ورشة عمل تضم مرافق القضاء والداخلية لتنظيم صحيفة السوابق الجنائية واعتمادها من قبل جهة واحدة.

كما استعرض النائب العام طبيعة عمل النيابة في المرحلة الحالية مع مختلف القضايا والجرائم وكذلك الجنائيات والجنگ التي يتم عرضها على النيابة العامة.

وأوصت اللجنة بضرورة زيادة عدد وكلاء النيابة، كما تم إقرار تنظيم ورشة عمل حول الجريمة وانتشارها وآلية الحد منها.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع للنائب العام المستشار إسماعيل جبر بحضور رئيس لجنة الأمن والداخلية في المجلس النائب إسماعيل الأشقر ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس وأعضاء اللجنة: النائب صلاح البردويل، والنائب سالم سلامة. وافتتح النائب الأشقر الجلسة، مستعرضاً جدول أعمال الجلسة التي تتمثل في خطة عمل النيابة للمرحلة القادمة، ومناقشة لجنة الداخلية بالنيابة العامة، وكذلك الحديث عن صحيفة السوابق الجنائية، كما تضمن النقاش إجراءات التوقيف، وأوضاع السجون، وعدد من القضايا ذات الصلة.

بدوره أكد النائب أبو راس أن النيابة العامة لها أخطر وأهم دور في ضبط الحالة الأمنية في الوطن، ولها دور في الحد من الجنگ والجنائيات، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة تطوير عمل وأداء النيابة.

من جانبه أوضح النائب العام خلال الجلسة أن النيابة العامة في طور ترتيب علاقاتها مع الشرطة لمعالجة بعض القضايا السلبية أو غير المضبوطة بشكل سليم قانونياً، لافتاً إلى أن العلاقة مع الشرطة بحاجة لتطوير وتنسيق أكبر.

## كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

## فوز أوباما.. وموقف الوفد الأمريكي الزائر

لم يحمل فوز باراك أوباما بولاية ثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أي جديد.

منذ فوز أوباما بولايته الرئاسية الأولى كانت

تقديرنا السياسية تتسق مع حقيقة فهمنا الموضوعي لطبيعة ومحددات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط والعالم، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي عانت من جور الإدارات الأمريكية المتعاقبة طيلة العقود الماضية.

لا تبدو الهالة المصاحبة للانتخابات الرئاسية الأمريكية ذات جدوى عملية، لأن السياسة الخارجية الأمريكية محل اتفاق من قبل المرشحين للرئاسة الأمريكية، ولأن أي رئيس يتبوأ سدة الحكم في الولايات المتحدة يسير على هدي مجموعة من الثوابت التي تحكم الاتجاهات السياسية لإدارته بخصوص القضايا الخارجية المختلفة.

الفوارق الموضوعية بين المرشحين في غمار الانتخابات الرئاسية الأمريكية تتجلى فقط في اختلاف النظرة والبرنامج إلى القضايا الأمريكية الداخلية من زواياها الاجتماعية والاقتصادية فحسب.

ومن هنا فإن السياسة الأمريكية الخارجية في إطار علاقات الإدارة الأمريكية مع المحيط الإقليمي والدولي لن تتغير في ظل العهد الرئاسي الثاني للرئيس أوباما، ولن تتغير فيما لو كان الفائز منافسه الآخر (رومني).

من جهة أخرى، فإن الشعوب العربية والإسلامية خُبرت تماماً السياسة الأمريكية في المنطقة طيلة الولاية الرئاسية السابقة للرئيس أوباما، ولا تتوقع منه جديداً ينصف قضايا العرب والمسلمين، بل إنها يمكن أن تتوقع مزيداً من الظلم التاريخي والتغول الأمريكي على قضايا الأمة العربية والإسلامية، ومزيداً من الاستهتار بارادة وكرامة الشعوب العربية والإسلامية واستفزاز مشاعر أبنائها. فلسطينياً، فإن فوز أوباما أو غيره لن يغير شيئاً من معادلة الدعم الأمريكي الاستراتيجي للكيان الصهيوني، والحرص على تفوقه الاستراتيجي في المنطقة، ولن يكون في وارد أوباما التخلي عن علاقاته الاستراتيجية ودعمه اللا محدود عن الكيان الصهيوني ومشاريعه العدوانية والعنصرية على أرضنا المباركة.

ولعل ذلك بدأ أكثر ما يكون تجلياً في موقف أوباما بعيد إعلان فوزه حين أكد مجدداً على دعمه الاستراتيجي وتأييده السياسي للكيان الصهيوني.

الموقف الأمريكي المنحاز تماماً لسياسة الكيان الصهيوني والمرتهن لإرادته العدوانية والعنصرية أضحي حقيقة لا تقبل الجدل أو التبرير أو التأويل، ومن يعول على أي جهد أو موقف أمريكي يصب في اتجاه انتزاع موقف أمريكي لصالح شعبنا ووطننا وقضيتنا فإنه يجترّ ذات الأخطاء، ويجرّب ذات المجرب، ويراهن على قضية خاسرة ولا أمل فيها على الإطلاق.

وهكذا، فإننا لا يمكن أن نستوعب موقف السلطة الفلسطينية في رام الله الذي لا زال يضع بيضه في السلة الأمريكية رغم وضوح وجلاء الموقف الأمريكي تجاه الشأن الفلسطيني والقضية الفلسطينية، ويضع اعتبارات ذات قيمة للموقف الأمريكي والسياسة الأمريكية، ويحاول في كل مرة محاباة الإدارة الأمريكية وعدم إغضابها بأي شكل كان، وكأن الإدارة الأمريكية أصبحت وصية على شعبنا وقضيته العادلة، وباتت حصنه الحصين وحاضنته الاستراتيجية!

وحسب فهم الموقف الأمريكي الذي لم تفهمه سلطة رام الله حتى اليوم، أو تفهمه وتدفن رأسها في الرمال تجاهلاً له تساوفاً مع مصالحها الشخصية والفئوية، فإننا مطالبون بالاستماع إلى الوفد الأمريكي الذي جاء إلى المجلس التشريعي متضامناً في ظل الحصار والعدوان، ومديناً لسياسة بلاده التي تصطف مع الجاني الصهيوني ضد الضحية الفلسطيني، وتزوده بكل أسباب الحياة والبقاء ومقومات الحرب والعدوان.

لقد أثلج الوفد التضامني الأمريكي -الذي تصدره والد ووالدة الناشطة الأمريكية راشيل كوري التي قتلها جرافات الاحتلال في رفح إبان انتفاضة الأقصى- صدورنا جميعاً، وشكل موقفه الإيجابي المناصر لشعبنا وقضيتنا والمناهض لموقف بلاده المتآمر حالة رائعة تجسد سيادة المشاعر والمواقف الإنسانية حين تعلق على اعتبارات المصالح التي تبجح القتل والتدمير وسفك الدماء دون أدنى وازع إنساني.

شتان بين موقف أوباما وإدارته المتغترسة وبين موقف الوفد التضامني الأمريكي المناهض لموقف الإدارة الأمريكية المنحازة للاحتلال. شتان بين أوباما الذي يجاهر بدعم الاحتلال والعدوان صباح مساء، وبين والد ووالدة راشيل كوري اللذين قدما نموذجاً رائداً في السياسة والأخلاق النزيهة التي لا تعرف التشوه والارتكاس والانحطاط.

## ناقشوا قضايا الأسرى في سجون الاحتلال

## نواب الضفة يلتقون السفير المصري



الاحتلال و آخر تطورات ملف الأسرى المبعدين لقطاع غزة والذين من المفروض أن يتم إعادتهم إلى الضفة الغربية. وناقش النواب مع السفير المصري آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية الداخلية لا سيما ملف المصالحة الوطنية والجهود المصرية المبذولة في تحريك عجلة المصالحة إلى الأمام وتخطي العقبات التي باتت تحول دون تنفيذ التفاهات التي اتفق عليها في القاهرة وغيرها.

وفي نهاية اللقاء شكر النواب السفير المصري على جهوده الحثيثة والمباركة في تقريب وجهات النظر وتحقيق المصالحة والوحدة الداخلية. مشددين على أن جمهورية مصر ستبقى دوماً المحافظ على الوحدة الفلسطينية.

التقى النواب د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، والنائبان المقدسيان المبعدان لرام الله أحمد عطون ومحمد أبو طير، السفير المصري في الأراضي الفلسطينية ياسر عثمان بمبنى السفارة المصرية في مدينة رام الله.

وتطرق النواب والسفير المصري لعدة قضايا متعلقة بالأسرى في سجون الاحتلال وأبرزها أوضاع الأسرى المضربين عن الطعام وآخر المستجدات في هذا الملف، حيث وضع السفير عثمان النواب في صورة تطورات الحراك المصري ومتابعته لملف المضربين.

كما تطرق الطرفان إلى ملف الأسرى المحررين ضمن صفقة وفاء الأحرار والذين تم اختطاف عدداً منهم مؤخراً من قبل

## وفد برلماني يشارك في ورشة

## عمل حول الإسلام بين الشورى والديمقراطية

وتحدث عن النواب في ورشة العمل النائب م. وائل الحسيني، حيث شرح في مداخلته مفهوم الدولة المدنية في الإسلام وقد ساق لذلك نصوص من سير الرسول الكريم، محمد صلى الله عليه وسلم، تدعم وجهة نظره وتوضح ذلك المفهوم.

وأورد في مداخلته أيضاً مفهوم الشورى في الإسلام وأسقطه على الواقع الذي نعيشه، بالإضافة إلى حديثه عن تجارب الإسلاميين في مصر وتونس وغيرها.

شارك وفد من نواب القدس ورام الله في ورشة عمل حول «الإسلام بين الشورى والديمقراطية» نظمتها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - باسيا - في مكتبها بمدينة رام الله.

وحضر ورشة العمل كل من النواب: عن مدينة رام الله د. مريم صالح وعن القدس النائب م. وائل الحسيني والنائب المبعد لرام الله أحمد عطون، إلى جانب عدد آخر من الضيوف والمشاركين الأجانب.

## النواب: يعبر عن إفلاس الاحتلال أمام عزيمة النواب المختطفين

## الاحتلال يقتحم منزل النائب

## المختطف أحمد مبارك ويصادر سيارته الخاصة

بدورهم أكد النواب أن هذا الإجراء يعبر عن إفلاس الصهاينة أمام ثبوت وصمود النائب أحمد مبارك، عوضاً عن كون ذلك محاولة فاشلة وأخيرة من قبل مخابرات الاحتلال لتفريق تهم وقضايا لإبقاء النائب مبارك في سجون الاحتلال وعدم الإفراج عنه اليوم.

وشدد النواب على أن اعتقال كافة أعضاء المجلس التشريعي من قبل الاحتلال إجراء صهيوني غير قانوني وأن اعتقالهم سياسي بامتياز للاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي.

اقتحمت قوات الاحتلال منزل النائب المختطف أحمد مبارك وقامت بتفتيش المنزل وعبثت بمحتوياته وصادرت بعضها.

وأفادت عائلة النائب مبارك أن قوة كبيرة من جيش الاحتلال اقتحمت البيت بعد منتصف الليل وقامت بتفتيشه بشكل دقيق جداً وتحطيم بعض مقتنيات المنزل قبل أن تقوم بمصادرة سيارة النائب المختطف، وتسليم زوجته كتاب بأن السيارة مصادرة بحجة أنها أموال منقولة لجهة غير شرعية.



# مع اجتيازها عتبة العدد (100) من عمرها المديد «البرلمان» في عيون نواب التشريع

مع اجتيازها عتبة عددها المائة تدخل صحيفة «البرلمان» الناطقة بلسان المجلس التشريعي والمعبرة عن نشاطاته وفعالياته المختلفة، والمجسدة لرؤى وتصورات نوابه، مرحلة جديدة من عمرها المديد.



## أ. د. جواد الدلو الخبير الإعلامي

صحيفة البرلمان تعبر عن البرلمان الفلسطيني الذي يمثل صوت الشعب وهذا شيء طيب، والمجلس التشريعي من حقه أن يكون له وسائله الإعلامية التي تعبر عن وجهة نظره، وي طرح فيها أنشطته وفعالياته وأعماله، ويعرض فيها دوره الرقابي.

والعدد مائة لا يعني شيئاً في عمر الصحف، وبالتالي أمام الجريدة مجال وعمر طويل لتتقدم وتتطور ويتحسن أدائها من حيث الحجم وعدد الصفحات ومن حيث الهيكل الإداري والتحريري.

نأمل أن تتضاعف عدد صفحات الجريدة ويتسع حجم تغطيتها، وتصبح دوريتها أقصر لتصدر على الأقل أسبوعياً بدل الصدور نصف شهرية، حتى يحدث تواصل بين البرلمان والجمهور بشكل أفضل، وتصدر مكان متميز بين الصحف الفلسطينية.

جريدة البرلمان لأنها جريدة نصف شهرية فهي ليست خبرية ويجب أن تعتمد على الفنون التفسيرية، وما لفت نظري أن جريدة البرلمان تهتم بتغطية أنشطة البرلمان بشكل أساسي وهذا جيد، ولكن يجب العمل على قدر أكبر وأضخم من التغطية والتحليل والتفسير لما وراء الخبر، ويجب العمل على إيجاد باب لبريد القراء والرسائل والشكاوى في الجريدة، وتعرض بشكل موضوعي داخل الجريدة، حتى يزداد التفاعل بين الجمهور والنواب، ويعزز المصادقية في هذا المجال.

من الملاحظات أيضاً تخصيص صفحات طويلة للموضوعات وخاصة صفحتي الوسط، لأن الناس ليس لديهم وقت الآن للقراءة، الأصل الاختصار والإيجاز، ويجب أن يكون في الصفحة الواحدة موضوعين على الأقل.



## أياد القرا مدير عام صحيفة فلسطين

تتخطى اليوم صحيفة البرلمان اليوم العدد (١٠٠) وهي أكثر إشراقاً وتميزاً وتمسكاً بما انطلقت لأجله، فعندما أتذكر اللحظات الأولى لتأسيسها أثناء عملي في المجلس

التشريعي أعود بالذاكرة لتبني الفكرة ودعمها ومتابعتها لحظة بلحظة من د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة، حيث كان الهدف خلق إعلام برلماني خاص يحمل رؤية الشرعية الفلسطينية ويعلي صوتها وسط إعلام يتناول على شرعية المجلس ولا يابه لمطاردة واعتقال النواب في الضفة الغربية.

فكانت البرلمان صوتاً للدفاع عن الشرعية الفلسطينية وهو تواصل العمل المسير مستفيدة.

ولعلي أذكر هنا العدد الأكثر إيلافاً بين المائة هو العدد الخاص الذي صدر بعد الحرب على غزة مباشرة وخصص للحديث عن الشهيد النائب سعيد صيام وزير الداخلية والنائب بالمجلس التشريعي الفلسطيني، وكان ذلك العدد رسالة تحذير بعد قصف مقر المجلس التشريعي وبينها الدائرة الإعلامية.

وكانت تعمل بإمكانات مادية متواضعة وكادر بشري لا يتجاوز اثنين، لكن الإيمان برسالتها كانت نبراساً لتحقيق الهدف وإطلاقها كأول صحيفة برلمانية متخصصة تصدر نصف شهرياً وقد تكون الأولى عربياً في هذا الشأن.

«البرلمان» ليست صحيفة فقط، بل هي رسالة ورؤية نحو إعلام برلماني يجسر العلاقة بين البرلمان بشريته ودوره وبين الناخب الفلسطيني الذي اختاره، ولتكون صوتاً للشرعية وللمواطن معاً.



## النائب م. محمد فرج الغول

بمناسبة اجتياز عتبة المائة عدد من صحيفة البرلمان التي تصدر من المجلس التشريعي الفلسطيني التي تسطر فيها أخبار المجلس ونشاطاته أهني المجلس التشريعي بهذا النشاط الطيب وإن كان الحد الأدنى، وكنت

أود أن تكون هذه الصحيفة أكثر انتشاراً وأن يتم توصيلها للضفة الغربية والخارج ليعلم الناس ماذا يقدم المجلس الذي استطاع أن يقدم إنجازات كبيرة في فترة حصار ومحاربة من الاحتلال وأعوانه، ولكن المجلس استطاع أن يشق طريقه رغم كل الظروف والمعوقات.

وآمل أن تكون هذه الصحيفة أكثر انتشاراً وأن يتم تطوير العمل أكثر من خلال التواصل مع الصحف الأخرى والفضائيات التي تظهر نشاطات المجلس من خلال وسائل إعلام أخرى فهذه الصحيفة لا تكفي لإبراز كافة نشاطات المجلس التشريعي.

على كل حال هي جهد المقل وهي شيء ممتاز وإن كان هناك خلل في عدم تعرف الناس على هذه الصحيفة وليس في إصدارها، وأريد أن تكون أوسع انتشاراً والتفكير في خطة إعلامية أكثر فعالية لتوصيل بيانات المجلس للخارج.

وأود من هذه الصحيفة أن تكون أوسع من نشاطات القطاع لتشمل نشاطات الضفة الغربية وتصبح صحيفة تلم بأخبار أكثر ونستنطق فيها البرلمانيين من كل الاتجاهات في القطاع والضفة والقدس، ونركز على القضايا الأهم خاصة في القدس، وإن شاء الله تكون هذه الصحيفة جامعة لشتات البرلمانين ولسان حالهم والناطق بما يجول في خاطرهم والمترجمة لأعمالهم. وختاماً نشكر القائمين على الصحيفة ونشد على أياديهم.



## النائب د. مروان أبو راس

الحقيقة أولاً فكرة إنشاء صحيفة لعرض أنشطة المجلس بجميع أجزاء وتفاصيل عمله هذه فكرة ضرورية، وهي ضرورية لأنها تبين حقيقة وضع المجلس التشريعي وهو فعال وغير مشلول كما يروج البعض لذلك، فهي كانت ولا زالت ضرورة برلمانية مهمة.

من خلال هذا التقييم الأساسي يجب أن ننطلق مع تقديرنا لكل المجهودات التي تصب في إنشاء الصحيفة نقول هناك أجيديات لا بد من مراعاتها، ومن متابعة الأعداد السابقة الصحيفة حاولت أن تعكس نشاطات المجلس التشريعي من خلال المتابعات الميدانية وجلسات المجلس وأعمال اللجان وتابعت المشاكل المتعددة التي واجهت المواطنين، والصحيفة بينت أنشطة المجلس من حيث العلاقات العامة والمؤتمرات والصحيفة واستقبال الوفود من الداخل والخارج، وأدت الصحيفة دوراً مهماً في هذه الأنشطة بكل أنواعها، ولا يجوز أن نغفل نشاط النواب في الضفة الغربية التابعين للحركة الإسلامية أو غيرهم ممن يقوم بعملهم كنائب.

لا بد من تقييم عمل الصحيفة، ونحاول تحسين أدائها، وتكون أكثر مهنية وفعالية وبيانا لحقيقة عمل المجلس من حيث الجلسات واللجان والأنشطة الداخلية والخارجية.



## النائب د. خميس النجار

أبارك لهذه الصحيفة نجاحها في العمل حتى تخطت العدد ١٠٠، وإن شاء الله تكون بصورة أفضل وأوسع وتغطي كافة جوانب المجتمع الفلسطيني. نتمنى الصحيفة والقائمين عليها ومن يعمل فيها دوام التوفيق والنجاح حتى تكون الصوت النابض والمعبر عن رأي الجمهور الفلسطيني.



## النائب د. عاطف عدوان

كانت «البرلمان» ولا زالت جريدة معبرة عن برلمان صوته ولجانه هي من فضل الله كانت الواسطة الجميلة المقبولة بين نشاطات البرلمان والمجتمع كي يتعرف على ما يقوم به البرلمان.

ونظننا وسيلة طيبة، ونأمل أن تتطور إلى ما هو أفضل، وأن يكون هناك تلفزيون ليقوم بالث مباشر لإنجازات المجلس التشريعي.



## النائب د. صلاح البردويل

هذه الصحيفة فكرة جيدة تعمل على إبراز المواقف السياسية والنشاطات التي يقوم بها النواب، وتعكس حياة المجلس التشريعي من خلال ما تنقله من مواقف واجتماعات المجلس والقوانين التي أصدرت والتعديلات التي أجريت.

كل هذا يعطي انطباعاً واضحاً عن حياة المجلس رغم كل الضغوطات التي حاولت أن تشله عن العمل بقرار سياسي صهيوني، ونأمل أن تستمر الصحيفة وتتطور وتعيد قراءة تيوبها بما يخدم كل النواحي ونواحي أخرى تخص المواطن كبريد القراء والمطالب والحلول التي تقدم إليها والإنجازات التي تقدم للمواطنين.



## النائب يوسف الشرافي

بداية شكراً الله إخواننا القائمين على هذا المجال الإعلامي الرائد الذي نحتاج إليه من أجل إبراز إنجازات المجلس التشريعي من خلال إظهار وتغطية جلساته للمجتمع ومن خلال مراقبته على الحكومة ومعايشة النواب

للمجتمع واختلاطهم مع أبناء شعبهم. ما تقوم به الصحيفة هو شيء رائع، وقناعتنا في الصحيفة إلى حد كبير، ونرجو الله لها مزيداً من التطور والإبداع لذلك، ونحن معنيون جداً أن تصل إنجازات المجلس إلى كل بيت وليس للمؤسسات فقط حتى نصل إلى قلوب مجتمعاتنا، ونرجو من الله التطور والإبداع لهذه الصحيفة الرائدة وأن يبدع طاقمها في إيصال المعلومات لكل بيت وكل من يحمل جوال عن طريق الرسائل القصيرة لنحدث المجتمع عن عمل المجلس التشريعي.



# دعي وقادة الرأي في الوسط الصحفي والإعلامي

وما بين العدد رقم (1) والعدد رقم (100) يستطيع القارئ الكريم أن يلمس مدى الفارق والتطور الكبير الذي طرأ على شكل ومضمون الصحيفة، وأن يدرك أن أسرة تحرير الصحيفة تعمل بكل جد واجتهاد للرقى بالصحيفة وبلوغها أفضل صور ممكنة.

«البرلمان» وفي إطار تقييم تجربتها الحافلة على مدار الأعداد المائة الماضية استطلعت رأي نواب التشريعي وقادة الرأي في الوسط الصحفي والإعلامي حول رؤيتهم التقييمية لها، والأفكار الكفيلة بتطويرها خلال المرحلة المقبلة.



## م. إيهاب الغصين رئيس المكتب الإعلامي الحكومي

البرلمان.. حضور وقوة وموقف اليوم وبعد صدور العدد رقم ١٠٠ من صحيفة البرلمان، هذه الصحيفة التي تطل علينا بصورة دورية وتضعنا في صورة آخر الأخبار والتطورات على الساحة التشريعية. وقد كان قرار إصدارها قراراً موفقاً لا سيما أن الجهة التشريعية لا بد لها من لسان يتكلم باسمها ويوضح وجهة نظرها في الساحة الفلسطينية في ظل تنوع وسائل الإعلام المختلفة. الصحيفة كانت حاضرة تماماً من حيث الموقف التشريعي بصورة دائمة ومستمرة، رأينا موقفها فيما يتعلق بقضايا القدس المحتلة وعمليات التهويد والاستيطان التي تتعرض لها المدينة المقدسة، كما ورأينا موقفها من معاناة الأسرى في سجون الاحتلال (الإسرائيلي)، وموقفها كذلك في قضية العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وغيرها من الثوابت الفلسطينية التي كان المجلس التشريعي أمامها حاضراً بموقفه وبمسئوليته. وهنا لا بد من لفظة شكر ووفاء لهذا الجهد المبارك والكبير ولا بد أيضاً من لفظة تقدير إلى الإخوة الصحفيين والإعلاميين القائمين على إصدار هذه الصحيفة المميزة خاصة مع اعتزازنا بأنهم إخوة متخصصون، وذوو كفاءة عالية في العلاقات العامة والإعلام. وإننا نتطلع إلى المزيد من عمليات التطوير لهذه الصحيفة من أجل الارتقاء بها أكثر وأكثر، ونأمل كذلك في أن يتوسع انتشارها حتى تصل إلى كل مكان من فلسطين.



## ياسر أبو هين نقيب الصحفيين الفلسطينيين

الصحيفة هي محاولة جيدة لنقل رأي وصوت البرلمان والفلسطيني للشارع الفلسطيني حتى لا تكون هناك فجوة بين التشريعي كمؤسسة سيادية في المجتمع وبين المواطنين الذي ينظرون بعين التقييم والمتابعة لدور المجلس التشريعي، بالتالي هي محاولة جيدة لكن أعتقد أنها بحاجة لتطوير أدائها وعملياتها وسياساتها ومحاولة الوصول أكثر إلى شرائح أكبر في المجتمع الفلسطيني. ربما صحيفة البرلمان لا تصل إلى كل الفئات والهيئات المحلية، هم فقط قراء الصحف التي توزع معها البرلمان، بالتالي يجب أن يكون هناك جهد مبدول أكثر لمحاولة الوصول إلى جمهور أكبر وأوسع. والمطلوب أيضاً أن تركز «البرلمان» على الدور التشريعي للمؤسسة والنواب كممثلين عن المجتمع، وأن يكون فيها زاوية أو جزء مخصص لرأي المواطنين وتقييمهم لعمل وأداء المجلس التشريعي وخططه وبرامجه، وربما إفساح المجال أكثر لصوت الناس ومشاكلهم وهموم ورؤيتهم ونظرتهم للمجلس التشريعي، لأن صحيفة البرلمان حتى اللحظة هي نشرة علاقات عامة للمجلس التشريعي ونشاطاته وفعالياته وتصريحات النواب والبيانات الصحفية، بهذا تكون البرلمان وسيلة إعلامية من جهة واحدة تركز على المرسل وتغفل المستقبل وهو المواطن أو المجتمع. أعتقد أنه مطلوب أن يكون هناك حالة من التفاعل بين صوت البرلمان والشارع والمواطن الفلسطيني.



## د. طلعت عيسى رئيس قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية

الصحيفة بشكل عام مطبوعة متميزة وجيدة للتعريف بأنشطة وفعاليات المجلس التشريعي، وسوف تشكل وثيقة علمية لإسهامات المجلس ودوره الرقابي على الحكومة، ومرجعاً في مجال الدراسات التي يحتاجها الباحثون في العديد من التخصصات. تتميز هذه الصحيفة ببنائها وانتظامها في الصدور، وتحريرها وصياغتها الجيدة للموضوعات المختلفة فيها، بغض النظر عن بعض الأخطاء في الجانب الطباعي والتي يجب الحد منها. ويمكن العمل على تطوير هذه المطبوعة لتلبي المأمول منها، من خلال عمل دراسة علمية ميدانية على عدد مناسب من القراء للتعرف على آراء الجمهور فيما ينشر فيها من موضوعات تتعلق بأداء المجلس التشريعي ودوره وواجباته، وما هي آراءهم واقتراحاتهم للموضوعات التي يجب أن تتضمنها الصحيفة. ويمكن أيضاً زيادة عدد صفحات المطبوعة إلى ١٢ صفحة، لتنوع الفنون الصحفية إلى تفسيرية وتحليلية وعدم التركيز على الجانب الإخباري فقط، بل التعمق في قضايا المجتمع المختلفة وتبيان موقف المجلس التشريعي منها ودوره فيها.



## وسام عفيفة رئيس تحرير صحيفة الرسالة

المجلس التشريعي كمؤسسة كبيرة لها موقعها كممثل للشعب وحلقة وصل بين الحكومة والشعب لا بد أن يكون لها وسيلة إعلامية تستعرض من خلالها أنشطة المجلس وفعالياته، وتطلع الجمهور أول بأول على دور المجلس التشريعي ونوابه. شكل صحيفة البرلمان يتناسب مع ظروف النشر في قطاع غزة، والجمهور المستهدف، والمفروض أن التقييم يستند إلى السياسة التي تقوم عليها الصحيفة هل هي موجهة من أجل نشر فعاليات المجلس التشريعي فقط؟ أم لها أدوار أخرى من خلال مشاركة قادة رأي وجمعيات ومؤسسات، للمشاركة بصياغة قوانين وغيرها؟ استطاعت الصحيفة أن تستعرض الفعاليات والأنشطة، ولكن ليكون لها دور أكثر فعالية يجب أن تتناول عرض واستنطاق واستشارة جهات ومؤسسات وخبراء في كثير من القضايا التي يهتم بها المجلس التشريعي مثل مشاريع القوانين أو تعديلها وصياغتها وهذه المشاركة تثري الصحيفة وتوسع دائرة الاهتمام بها، وتشكل فرصة للنواب للتواصل مع الجمهور. أيضاً طبيعة الدور الرقابي للمجلس التشريعي يفترض أن تستعرض الصحيفة هذا الدور، وتركز على دور المجلس الرقابي على الحكومة وعرض استجوابات والمسائلات الموجهة للوزراء ويحدد موقف المجلس من كل القضايا التي يمر بها المجتمع والمواطن، لكي يعرف المواطن الموقف الحقيقي للنواب المنتخبين من كافة القضايا. وهذه المطبوعة سوف تكون في يوم من الأيام وثيقة تبين دور النواب في هذه الحقبة الزمنية لكل الباحثين والمراجعين، لذلك يجب عدم الإكثار من نشر أخبار الفعاليات الاجتماعية بل التركيز على الدور التشريعي في التعليم أو الكهرباء أو الرسوم الجامعية ومن كافة القضايا المختلفة في المجتمع.



## سلامة معروف رئيس تحرير صحيفة الرأي

اليوم وبصدور هذا العدد تطوي «البرلمان» المئوية الأولى من عمرها الصحفي، إيداناً بدخولها مئويتها الثانية. اليوم تفتتح عهداً جديداً في طريق تحقيق رسالتها وترسيخ حضورها الإعلامي. اليوم ترتقي في صعودها بمقدار المائة درجة التي تخطتها، وصولاً لكسب ثقة جمهورها. اليوم ونحن ننظر لهذه المسيرة على قصرها- نجدها لا تخلو من محطات للتطوير تؤكد أن هذا المنبر يحمل رسالة ويعمل وفق رؤية واضحة، فتطورت «البرلمان» تحريراً وإخراجاً، وتنوعت المضامين وتعددت الأشكال والفنون الصحفية المستخدمة، كما تمايزت طرق التصميم والإبراز فيها، كل ذلك لتزيد من التحامها مع الجمهور، ولتعزيز جسر التواصل بين المجلس التشريعي بنوابه المنتخبين من جهة، وبين الناس والمتابعين والمهتمين من جهة أخرى. اليوم تدخل «البرلمان» مرحلة جديدة من العمل والمسئولية عليها مضاعفة، فهي لسان حال «أم السلطات» الذي ينقل عبر «السلطة الرابعة»، وهي إن كانت منذ انطلاقتها تحمل شرف الكلمة والقلم، بوصفها صوت نواب الشعب الموجه للشعب، فإنها اليوم مطالبة بشكل أكبر من ذي قبل أن تكون إطلالة صادقة على هموم المواطن في بلادنا، فتفتح صفحاتها لنقل همومهم وسماع آرائهم وإيصال شكواهم، ونحن على ثقة ويقين أنها ستنجح في هذا الدور. ختاماً لا يسعني إلا أن أقدم بالتهنئة لصحيفتكم الغراء وهي تدق جدار المئوية الثانية، مغتنماً هذه الفرصة لمشاركتكم المناسبة الطيبة ولأعبر من خلالها عن مدى الإعجاب والاعتزاز بما حققته وقدمته حتى الآن، متمنياً لها كل التقدم والازدهار.



د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان"؛

## أتوقع الحصول على عضوية ناقصة في الأمم المتحدة ويجب التفكير بجدوى وجود السلطة ومدى فائدتها للشعب الفلسطيني

**مصادرة سيارات النواب رسالة احتلالية بأن النائب بلا حصانة وأنه مستهدف كأى مواطن آخر**

**يجب تكثيف جهود كافة الأطراف للبدء بالإعمار الفعلي للقطاع**

**الدم الفلسطيني عامل مساعد في سباق الانتخابات الإسرائيلية.. والشارع الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التطرف**

يعاد النظر فيها بشكل جمعي عن طريق تحقيق المصالحة، لأننا كشعب فلسطيني معنيون أن تكون فتح قوية وحماس قوية، فالفضائل الفلسطينية بقوتها تجعل الموقف الفلسطيني صلب وصعب اختراقه.

**قامت قوات الاحتلال بمصادرة السيارات الشخصية لعدد من النواب.. هل ترى في ذلك سياسة احتلالية جديدة ضد النواب؟**

النواب كانوا دائماً هدفاً للاحتلال منذ اليوم الأول، وهذا الهدف تمثل أولاً في رفض نتائج الانتخابات النزيهة التي أقرت بنزاهتها مؤسسات دولية وحقوقية مختلفة، واستمرت الاعتقالات والتوقيفات لنواب الشعب الفلسطيني، ومحاولة مصادرة هذه السيارات باعتبارها سيارات حكومية، لكن هذه السيارات هي سيارات خاصة للنواب، وتم إعادة أغلبها، وباعتقادي أن هذه رسالة يريد أن يبعث بها الاحتلال، بأن النائب لا يمتلك أي حصانة وهو مستهدف مثل أي مواطن فلسطيني آخر.

**قيل أن حركة حماس تقدمت بورقة جديدة إلى الجانب المصري تتضمن آليات جديدة لتنفيذ اتفاق المصالحة.. هل تعتقد أن المصالحة لا زالت ممكنة التحقيق أم أنها بعيدة المنال؟**

أعتقد أن المصالحة ممكنة وممكنة دائماً، حتى في أصعب الظروف، وخصوصاً إذا كان هناك فعلاً شعور بالخطر على المستقبل الفلسطيني، ويجب أن يتخلى الناس عن أمانيتهم الشخصية ومصالحهم الذاتية والتنظيمية لصالح الموضوع العام، ولو كان هناك فكرة العمل للمصالحة العام لانتهينا منذ زمن من إتمام المصالحة.

**كيف تنظرون إلى الحراك الدائر على مستوى إعمار قطاع غزة الذي تقوم به دول مثل قطر والبحرين؟ وما هي دلالاته المستقبلية؟ وكيف تقيمون موقف السلطة الفلسطينية وفضائل منظمة التحرير منه؟**

لا يوجد فلسطيني يرفض أن يتم إعمار قطاع غزة، وبالذات بعد أن دمرته آلة الحرب الإسرائيلية، وبالتالي هناك عدد من القرارات والمشاريح والأموال التي رصدت من القمم والعربية وشرم الشيخ، وهذه الأموال يجب أن يتم استخدامها في إعمار قطاع غزة.

أعتقد أن نظرة السلطة لموضوع الإعمار بالمجمل هي إيجابية إلا بعض الأصوات التي تنعق بالخراب دائماً وهذه الأصوات غير مسموعة، لأن صوت العقل والمنطق يقول يجب إعادة إعمار قطاع غزة الذي تحمّل حرباً مدمرة ضده من قبل الاحتلال، وبالتالي يجب تكثيف كل الجهود من كافة الأطراف للبدء بالإعمار الفعلي للقطاع.



د. حسن خريشة

### المصالحة الحقيقية هي الرد على تحالف نتنياهو - ليرمان

"البرلمان" واكبت سيرورة هذه الأحداث والمستجدات عبر حوار شامل مع د. حسن خريشة النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي طرحت خلاله الأسئلة التالية:

تمور الساحة الفلسطينية بالكثير من الأحداث والمستجدات السياسية، وتواجه العديد من التحديات الهامة خلال المرحلة المقبلة.

**مصنع اليرموك للذخيرة في العاصمة السودانية الخرطوم؟**

هذا يؤكد مرة أخرى حالة العجز العربي وشعور دولة الاحتلال أن هناك حالة عجز وتراجع ويمكن لها الضرب في أي مكان، وهم الآن يضربون السودان كشكل من أشكال التدريب على ضرب إيران، ورسالة لكل من يعنيه الأمر، أن أي أحد يمكن أن يتعاطف أو يقدم عون للشعب الفلسطيني والمقاومة في العالم العربي معرض أن يضرب في أي لحظة وأي مكان.

**كيف تنظر إلى حالات الاستدعاء والملاحقة التي تقوم بها أجهزة السلطة في رام الله للكتاب والصحفيين؟**

عملية استهداف الصحفيين هي عملية مرفوضة جملة وتفصيلاً، باعتبار أن الصحفي هو ناقل للحقيقة، وبالرغم من أن الصحفي الفلسطيني يكون له توجه سياسي، لكن يجب أن يكون هؤلاء على قدر من المسؤولية لتحديد الحزبية. عملية الاعتقال لهؤلاء مرفوضة وهي جزء من انتهاكات دائمة لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني سواء كان صحفي أو ناشط سياسي.

**صدرت تصريحات عن عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بأن قيادة فتح الحالية غير مؤهلة لتجسيد طموحات الشعب الفلسطيني.. ما معنى ذلك ودلالاته فلسطينياً؟**

إذا كان صادقاً فيما يقول فعليه هو نفسه أن يقدم استقالته أولاً، ويتحدث بشكل واضح للجمهور الفلسطيني، وأنا شخصياً أعرف السيد عباس زكي منذ سنوات طويلة ونعرف هبات الغضب التي يقوم بها أحياناً، وبعد ذلك يتم تنفيس هذه الهبات مرة واحدة، وفي الفترة القادمة سوف ترى أن عباس زكي يتكلم عن اللجنة المركزية كأنها لجنة الملائكة وأن الوضع جيد جداً. نحن ندرك أن هناك أزمة في حركة فتح وأزمات أخرى في كافة الفضائل يجب أن

سنوات الماضية. الآن أصبح من المؤكد أن ليرمان ونتنياهو سيقودان المرحلة القادمة في «إسرائيل»، وأي إدارة أمريكية ستأتي ستكون الحليف الأكبر والاستراتيجي لدولة الاحتلال، لذلك فإن الأمور سوف تبقى على حالها. السلطة تقع أمام ضغوط مختلفة وأهم هذا الضغوط هو المال السياسي الذي قدم في مراحل سابقة لابتزاز مواقف سياسية، وهو الآن يستخدم بشكل كبير للضغط على السلطة مما يؤثر سلباً على المواطن الفلسطيني.

في الجانب السياسي لا نرى أي أفق، والموضوع الفلسطيني أصبح يتراجع في الدائرة الرسمية والشعبية العربية، بالتالي نحن في وضع لا نحسد عليه، وأتمنى أن لا تستمر الأمور كذلك، ويتم التفكير بجدوى وجود هذه السلطة ومدى فائدتها للشعب الفلسطيني.

**ما الذي يمكن فعله فلسطينياً في مواجهة تحالف حزبي نتنياهو وليبرمان؟**

أن تتم مصالحة داخلية حقيقية بين فتح وحماس حتى تشكل جبهة حقيقية موحدة في مواجهة ما في الموضوع الفلسطيني، وبالتأكيد تنفيذ اتفاق المصالحة بعيداً عن كل الشكليات والقضايا الصغيرة التي تعيق هذه المصالحة.

**هل تتوقع جنوح «إسرائيل» نحو التصعيد العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة مع اقتراب الانتخابات الإسرائيلية المبكرة وفي ضوء تحالف نتنياهو وليبرمان؟**

باستمرار الدم الفلسطيني كان عاملاً مساعداً لفوز هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات الإسرائيلية، سواء انتخابات إسرائيلية أو أمريكية، وبالتالي لا يوجد ما نستبعده حول استخدام مزيد من العنف والقتل والتفجير من أجل إظهار وكأن الحملة الانتخابية تبارز كل الأطراف حول من يضرب الفلسطيني أكثر من أجل جلب الأصوات، على اعتبار أن الشارع الإسرائيلي يتجه نحو التطرف الكبير في المرحلة القادمة.

**كيف تنظرون إلى قيام «إسرائيل» بقصف**

**أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله أنها سوف تتقدم بطلب رسمي لنيل عضوية دولة غير عضو في الأمم المتحدة.. في وقت هددت فيه «إسرائيل» والولايات المتحدة من تداعيات هذا الإجراء.. هل تتوقع إصرار السلطة على تقديم الطلب وبالتالي تحمل تداعياته ومن بينها قطع الدعم المالي عن السلطة، أم أن كل ذلك مجرد أحاديث وشعارات في الهواء؟**

كان هناك قرار من المجلس المركزي في العام الماضي بالذهاب إلى الأمم المتحدة طلباً لعضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وكان هناك طرح في حينها أن يتم طلب عضوية ناقصة أو جزئية، لكن السلطة أصرت على عضوية كاملة، والفرنسيين طرحوا أن يتم طلب عضوية ناقصة أو جزئية وأنهم سوف يدعمون في هذا الاتجاه. ما تم رفضه في العام الماضي تم الحديث عنه اليوم، وبالتالي نحن ذاهبون للأمم المتحدة اليوم لنيل عضوية ناقصة، وهذا يصطدم بقضية أخرى وهو أن هذا الطلب مقدم باسم منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي أصلاً تحظى بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة منذ سنوات طويلة، وبالتالي أعتقد أنه سيتم الذهاب للأمم المتحدة والحصول على العضوية الناقصة، لكن هل هذا سيقدم شيئاً للموضوع الفلسطيني، أم سيزيد الموضوع تعقيداً؟!

أما بالنسبة للضغوط والتهديدات أعتقد أنها قضايا شكلية باعتبار نحن أننا أصلاً أعضاء غير كاملي العضوية في الأمم المتحدة.

**إلى أين تتجه السلطة الفلسطينية حالياً؟ وما هي خياراتها المستقبلية برأيك؟**

أعتقد أنه لا يوجد أمام الرئيس عباس سوى الذهاب إلى الأمم المتحدة على اعتبار أن العملية السياسية مغلقة، والأجواء في «إسرائيل» والولايات المتحدة أجواء انتخابات، والرهان على نتائج هذه الانتخابات هو ما فعلناه طوال



## اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي تناقش قانون إيجار العقارات

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة قانون إيجار العقارات الذي أعدته اللجنة القانونية، وذلك بحضور نخبة من رجال القانون والقضاة ورئيس لجنة الصياغة القانونية وأعضائها ومدير الدائرة القانونية.

وقال رئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول بأن المشروع يشمل أحكاماً جديدة تواكب المتغيرات، مثل اشتراط تسجيل عقد الإيجار لدى الهيئات المحلية، وقبل ذلك اشتراط إفراغ عقد الإيجار كتابةً كشرط أساسي، وقد راعى المشروع منح مدة انتقالية للحيلولة دون إرباك العلاقة بين المؤجر والمستأجر، ولعل الصفة الأبرز في المشروع تمثلت في إسباغ صفة السند التنفيذي على عقد الإيجار المسجل مما سيخفف من العبء القضائي، ويضفي مرونة على علاقة المؤجر بالمستأجر. وأثنى المشاركون على مضمون المشروع مطالبين بسرعة إقراره، لاسيما وأنه يضع حداً لقوانين الإيجارات النافذة التي مضى عليها أكثر من سبعين عاماً، ولم تعد تتناسب مع التطور المطرد في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن أن المشروع المقترح يرسي علاقة متوازنة بين المؤجر والمستأجر عكس القانون القديم، الذي يقوم على حماية المستأجر فقط. وأكد الغول أن هذه اللقاءات تهدف إلى تنسيق العمل بين المؤسسات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية لتجنب تناثر الجهود المبذولة من خلال اعتماد البنية الجديدة تعتمد على التكاملية في العمل والتطبيق، وضبط السياسة التشريعية للمرحلة القادمة من خلال التركيز على القضايا التي تمس الواقع الاجتماعي واحتياجات الجمهور، والسعي لسن

تشريعات تترجم هذه السياسة. ويهدف مشروع القانون المقترح إلى التفصيل في بعض أحكام قانون الإيجارات المضمنة في القانون المدني لاسيما أن الأخيرة وردت عامة، بالإضافة التركيز على تفصيل حالات إخلاء الأجور استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٦٦٣) من القانون المدني، وحرص المشروع على إدراج أحكام انتقالية تتمثل في (مدد) تكفل حقوق طرفي العلاقة الإيجارية والحيلولة دون إرباك العلاقة بينهما وزعزعتها بدخول القانون المقترح حيز النفاذ.

ويسعى مشروع قانون إيجار العقارات المقترح من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي إلى استكمال الإطار العام لمنظمة الإيجارات، وذلك بعد دخول القانون المدني حيز النفاذ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥م.

## اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي

## تعد ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الجمارك

وفي إطار سعي اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي لمراجعة التشريعات السارية وتحديثها، عقدت اللجنة ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون الجمارك حيث لخص النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية الأساليب الموجبة للمشروع المقترح في تصعيد عمليات التهريب في ظل عجز التشريعات السارية عن التصدي للتهريب، وعدم وجود عقوبات مما أدى إلى انتشار عمليات التهريب والتهرب من الاستحقاقات الضريبية الأمر الذي استدعى ضرورة التدخل التشريعي. وحضر الورشة نخبة من المحامين والقضاة وممثلين عن وزارة المالية والاقتصاد والنيابة العامة، إضافة إلى رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية ومدير عام الجمارك. وحسب الغول فقد عكفت اللجنة على دراسة الخيارات التشريعية ومراجعة القوانين ذات العلاقة بالتعاون مع الجهات المختلفة، وخلصت إلى ضرورة تعديل بعض أحكام قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦.

وبين الغول أن الهدف الرئيس من المشروع المعدل هو منح اللجنة الجمركية برئاسة النائب العام وعضوية ممثلين عن بعض الوزارات ذات العلاقة صلاحية لتسوية النزاعات الجمركية باستبدال العقوبات السجنية السالبة للحرية المقترنة بغرامات مالية بدفع مبالغ مالية فقط لا تتجاوز ثلاثة أضعاف قيمة البضاعة المهربة. وتركزت المناقشات في الورشة على طبيعة اللجنة وحجية قراراتها ومدى قابليتها للطقن، كما عرج المشاركون على مدى مواءمة التعديل لنصوص القانون الأساسي لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته. وخلصت الورشة إلى وجهة التعديل المقترح وأوصت بإعادة تشكيل لجنة الجمارك مع مراعاة تمثيل الجهات ذات العلاقة، ومنح اللجنة الحق في فرض غرامات مشددة على المهربين.

شاركوا في أسبوع العهد والوفاء بجامعة القدس "أبو ديس"

## وفد برلماني بالضفة يزور عائلة

## القيادي الأسير محمود عيسى وعدداً من بيوت الأسرى



ديس، حيث ضم وفد النواب أمين سر المجلس التشريعي د. محمود الرمحي والنائب عن رام الله د. مريم صالح والنواب من الخليل: أ. سميرة الحلايقة، أ. محمد إسماعيل الطل، أ. باسم زعاريير بالإضافة إلى النائب عن القدس م. وائل الحسيني. وأثنى النواب على الجهد الذي يقدمه

طلاب الكتلة الإسلامية وما يقدموه من مشاريع ونشاطات فيها الخير والإفادة التي تعود على الوسط المثقف والطلاب في شتى الجامعات. معتبرين أن ذلك إنجاز يحسب لطلاب الكتلة وسط حملات الملاحقة والتضييق المستمرة من قبل الاحتلال والأجهزة الأمنية في الضفة.

زار وفد من نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية، أمس، منزل الأسير القائد محمود عيسى المحكوم بثلاثة مؤبدات و٤٠ عاماً في سجون الاحتلال، وذلك في إطار حملة التواصل الاجتماعي التي يقوم بها النواب وتشمل العديد من بيوت أسرى وقيادات في سجون الاحتلال في معظم مدن الضفة.

وأكد وفد النواب أن ما يقوم به أعضاء المجلس التشريعي في إطار هذه الحملة هو أقل القليل مما يجب على ممثلي الشرعية تقديمه لمن قدم حريته فداءً للوطن وهو حق على النواب أن يكرموا قيادات وأسرى الشعب القابعين خلف قضبان سجون الاحتلال. ونوه أعضاء الوفد أنه سيأتي اليوم الذي ينكسر فيه قيد المحتل الذي يسلب الأسرى حريتهم ويحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية. الي ذلك شارك وفد النواب أيضاً بمعرض وأسبوع " العهد والوفاء" الذي تنظمه الكتلة الإسلامية في جامعة القدس أبو

## بقلم/ النائب د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي



النائب / محمد الرمحي

وجاء اليوم التالي للانتخابات المحلية في الضفة الغربية بمعزل عن قطاع غزة، وباتت الحقائق أوضح من الشمس في رابعة النهار ولم يعد هناك مجال للحديث، فلا أحد ينوب عن الأرقام في بيان الحقائق. وفي دراسة سريعة لنتائج الانتخابات بلغة الأرقام نجد مايلي:

تحليل نتائج الانتخابات المحلية في الضفة		
البيان	المصدر	الأعداد والنسب
عدد من يحق لهم الاقراع	حسب جهاز الإحصاء المركزي	1284560.000
عدد من سجلوا للانتخابات في الضفة الغربية	حسب لجنة الانتخابات المركزية	505600.000
نسبة المسجلين إلى من يحق لهم التسجيل --> 128456 / 0.394	المسجلون / من يحق لهم التسجيل	505600
نسبة من مارس الحق الانتخابي حسب لجنة الانتخابات المركزية	حسب لجنة الانتخابات المركزية	0.548
نسبة من مارس الحق الانتخابي ممن يحق لهم الانتخاب ( نسبة الاقراع )	نسبة من اقرع مضروبة في نسبة من سجل	0.216

من الجدول أعلاه -إن تم التسليم بالنتائج المعلنة من لجنة الانتخابات المركزية- يظهر أن من يحق لهم الانتخاب هم ١٢٨٤٥٦٠ نسمة، ومن سجل للإقتراع منهم ٥٠٥٦٠٠ نسمة أي بنسبة ٣٩٪، وأن من مارس حقة الانتخابي حسب لجنة الانتخابات هم بنسبة ٥٤.٨ ٪ من مجموع المسجلين، ويتضح من هذه النسبة أن نسبة من شارك في الانتخابات ممن يملكون هذا الحق (مسجلين وغير مسجلين) هي حاصل ضرب نسبة المسجلين في نسبة المقترعين والتي هي في المحصلة ٢١.٦ ٪ فقط.

فماذا حققت حركة فتح من هذه النسبة مع الخسارة المدوية لها خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية؟!

إن النسب التي توصلنا إليها أعلاه تفيد بمقدار الانحدار عن نسب الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٥ حيث بلغ عدد المسجلين للانتخاب حينها ٨٣٨٠١٧ في الضفة الغربية، انتخب منهم مانسبته ٧٢٪، مما لا يترك مجالاً للشك بالفشل الذريع الذي انتاب هذه الجولة من الانتخابات، حيث السقوط المدوي عن نسبة النجاح، ومن هنا لا تعتبر هذه الانتخابات ونتائجها تمثيلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، وما أفرزته من أشخاص لهم كل الاحترام إلا أنهم لا يمثلون الشعب الفلسطيني. ونعود لعنوان المقال من الخاسر؟ وهذا السؤال حري أن يوجه لبطل هذه الانتخابات، حركة فتح. ولعل هذا السؤال يسبقه تساؤلات: هل جرت الانتخابات بإرادة حركة فتح؟ أم أنها قد فرضت عليهم؟ وكلا السؤالين نتائج تترتب على إجابته.

أما إن كانت الانتخابات قد جرت بإرادة حركة فتح، فحري بها الآن بعد الخسارة التي منيت بها أمام المستقلين ومن انشق عن حركة فتح في المدن الرئيسية كنابلس ورام الله وجنين، حري بها أن تعيد حساباتها في استراتيجيتها ومشروعها الذي تتبناه، وأن تعلم أين هي مصلحة الشعب الفلسطيني، وأين هي مصلحة حركة فتح من هذه الشعب، وعليها أن تكف عن الاستفراد بقرار الشعب الفلسطيني، والتنكر لمن يملك الشرعية الحقيقية حسب نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ .

أما إن كانت هذه الانتخابات قد فرضت على حركة فتح وفق ما صرح به الرئيس أبو مازن لجريدة القدس المحلية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١ بأن قرار سلام فياض حول الانتخابات جاء بعيداً عن علمه أو استشارته، فنقول إن حركة فتح قد وقعت في شرك ما كانت قد نصبت، وأن لها أن تصارح الشعب الفلسطيني وأن تعترف له عن كل ما لحق به خلال سنوات الانقسام الأخيرة، وعليها أن تقر بأن حكومة غير شرعية قد أخذت غطاءً من حركة فتح لا تجلب على الشعب الفلسطيني إلا مزيداً من الحرمان في الحقوق والعيش الكريم وحرمان من ممارسة الحقوق السياسية في أن يختار الشعب قيادته.

أما الخاسر، فليس أحد سوى الشعب الفلسطيني، عندما نجد أن ما نسبته ٨٠٪ قد حرم من حقة في الترشح والانتخاب لا شيء قد اقترفه إلا لتعنت حركة فتح وحكومتها في الضفة الغربية في الاستفراد بالقرار حول مصير الشعب الفلسطيني ومقداراته وحقوقه وثوابته الوطنية.





## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### الفوضى المرورية.. إلى متى؟!

يُفجّعك مشهد الفوضى المرورية في شوارع غزة على مرأى ومسمع من شرطة المرور التي ترأب تفاصيل المشهد الأليم، ولا تكلف نفسها بتحريك أي ساكن إلا قليلاً!

لا ندري عملاً أو مهنة لشرطة السير والمرور سوى تنظيم الحالة المرورية في الشوارع، وخصوصاً في الميادين والمفرقات الرئيسية، وعدم السماح للسائقين بتجاوز الأنظمة والقوانين المرورية، وترك معظمهم يعبث في الشوارع فوضى وإرباكاً بلا التزام قانوني أو سلوك أخلاقي.

منذ أسابيع استدعت لجنة الرقابة في المجلس التشريعي وزير النقل والمواصلات، ووضعت في صورة الفوضى المرورية التي تجتاح الشوارع، ووعد الوزير بمتابعتها عبر خطة منهجية تباشرها الوزارة رغم تأكيد أن المشكلة المرورية ملقاة أساساً على عاتق جهاز الشرطة الذي يخضع إدارياً لوزارة الداخلية.

الكل في التقصير سواء، وكما أن إدارة المرور في الشرطة مقصرة من رأسها وحتى أخمص قدميها، فإن وزير المواصلات -أيضاً- مقصر لعدم قيامه بمتابعة المشكلة المرورية وتنسيق سبل حلها مع وزارة الداخلية، دون أن نعفي اللجان المختصة في المجلس التشريعي من مسئولية التقصير الرقابي لعدم استكمالها بحث المشكلة مع وزير المواصلات، وعدم قيامها باستدعاء وزير الداخلية لوضعه أمام مسئولياته بهذا الخصوص.

الفوضى المرورية مؤذية، أيما أذى، على المستوى الميداني والنفسي، وتسبب في عرقلة واضحة لانسيابية الحياة في الشوارع والميادين والمفرقات الرئيسية، وتثير العديد من المشكلات الميدانية جراء احتكاك السائقين، وخصوصاً سائقي الأجرة، وسوء خلق بعضهم، فضلاً عن أثارها الحادة في جانبيها النفسي والمعنوي في ظل أجواء الحصار وضنك العيش التي يعيشها المواطنون.

كيف لنا أن نشق بقدرتنا على معالجة أزماتنا ومشكلاتنا الداخلية المختلفة في الوقت الذي نعجز فيه عن حل مشكلة محدودة بحجم مشكلة الفوضى المرورية، ولا نجد من المسؤولين من يهتم بتذليلها وطي صفحتها؟!

قد يرفع المسؤولون المعنويون في وجوهنا خططهم الجاهزة لعلاج هذه المشكلة، لكنها تبقى خططاً نظرية بحتة وغير ذات قيمة عملية ما لم يتم ترجمتها على أرض الواقع، فضلاً عما يحمله ذلك من تساؤل مشروع عن سرّ التأخر في إخراجها من أراج المكاتب ووضعها موضع التنفيذ ميدانياً.

تطبيق الأنظمة والقوانين المرورية بكل صرامة أضحي حاجة بالغة الإلحاح ميدانياً، ولا مفر من أعمال مبدأ المساءلة الجادة لعلاج الخلل ومحاسبة المقصرين.

### د. بحر: نريد الحرية وأمريكا تقف مع الجاني ضد الضحية

## المجلس التشريعي يستقبل قافلة أمريكية تضامنية



د. بحر يتوسط والدي المتضامنة الأمريكية راشيل كوري لدى زيارتهم المجلس التشريعي

استقبل المجلس التشريعي أول أمس قافلة أمريكية تضامنية تضم 25 متضامناً ومتضامنة أمريكية برئاسة سيندي كوري والدة المتضامنة راشيل كوري. وكان في استقبال الوفد نواب من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس.

### استعراض للانتهاكات

وفي كلمته رحب بالوفد المتضامن مع شعبنا، مثنياً دور جميع المتضامنين الذين وقفوا إلى جانب قضيتنا خاصة الشهيدة راشيل كوري التي قتلها الاحتلال بجرافاته في مدينة رفح أثناء تصديها لممارساته القمعية بحق سكان القطاع. واستعرض بحر الانتهاكات الإسرائيلية بحق المجلس التشريعي ونوابه التي هدفت إلى تغييب الديمقراطية والشرعية الفلسطينية، مشيراً إلى انتهاكات الاحتلال المستمرة بحق شعبنا الفلسطيني خاصة بعد اختياره ممثلي الشرعية الفلسطينية من نواب المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية.

وأوضح بحر للوفد الزائر أن الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦ أشرف عليها الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي أشاد بنزاهتها وشفافيتها، وقال: «بعد هذا الفوز بدأ العالم يحاصر شعبنا».

### مجازر وحرب وتهجير

وتحدث بحر عن وعد بلفور المشؤم الذي أعطاه ملك بريطانيا لليهود وما نتج عنه من تهجير لأبناء المدن والقرى الفلسطينية واستيطان اليهود مكانهم، لافتاً إلى المجازر التي تعرض لها الفلسطينيون والحرب الأخيرة على غزة وما تبعها من

أضرار كبيرة على شعبنا الفلسطيني مست جميع نواحي الحياة والقطاعات. واستنكر بحر انتهاكات الاحتلال بحق المدينة المقدسة والمسجد الأقصى، مؤكداً أن ذلك يعد مخالفة لجميع القوانين الدولية وحقوق الإنسان، واعتداء على الأماكن الدينية.

### أمريكا: الكيل بمكيالين

كما استنكر الصمت الدولي تجاه الحصار المستمر والمفروض على قطاع غزة والذي تسبب بأضرار كبيرة على جميع مناحي حياة سكان القطاع خاصة الصحية والاقتصادية والمعيشية. وأكد بحر للوفد الزائر إلى أن الإدارة الأمريكية ما زالت تكيل بمكيالين ولا تزال تقف مع الحكومة الصهيونية وتدعمها سياسياً ومالياً أمام الضحية وهو شعبنا الفلسطيني.

وتابع: «نحن نريد الحرية ونريد لأطفال فلسطين أن يعيشوا بأمان كباقي أطفال العالم»، مؤكداً تمسك شعبنا بثوابته وحقوقه رغم كل المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحقه.

### كتلة التغيير والإصلاح

وفي كلمة لكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية رحب النائب هدى نعيم بالوفد الزائر وعبرت عن تقدير شعبنا الفلسطيني

الكبير للشهيدة راشيل كوري التي قضت وهي تدافع عن حق الشعب الفلسطيني، مبيّنة أن شعبنا كرمها بتسمية عدد من الشوارع والمخيمات الصيفية باسمها. وتابعت: «نحن نميز بين موقف الإدارة الأمريكية المعادي لشعبنا وبين موقف الشعب الأمريكي المتضامن مع حقوقنا وثوابته المشروعة حيث أن هناك عدداً كبيراً من الشعب الأمريكي يقف معنا»، مؤكدة أننا شعب محب للسلام وأن ديننا يدعو إلى السلام المستند للحقوق والثوابت، ومضت قائلة: «إن الاحتلال الصهيوني هو من فرض علينا الصراع القائم الآن وليس نحن من يعيق السلام في المنطقة بل الاحتلال».

### رئيسة الوفد

وفي كلمة لوالدة راشيل كوري رئيسة الوفد التضامني الأمريكي عبرت المتضامنة عن حبها لغزة وشعبها، مؤكدة تضامن الوفد مع حقوق الشعب الفلسطيني ووقوفه إلى جانبه، وتابعت: «نحاول أن نكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة التي يعاني منها الفلسطينيون».

وفي نهاية اللقاء سلم بحر درع خريطة فلسطين للقافلة التضامنية تكريماً لها على جهودها لنصرة سكان القطاع.



اللجنة القانونية تعقد ورشة عمل لمناقشة قانون التعليم



رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والأمن لدى استماعهم للنائب العام